عُذراً .. لبنان ليس على شفير الإفلاس

بروفسور جاسم عجاقة

للمرّة الثانية ترتكب إحدى وكالات الأنباء العالمية خطأً في تفسير تصريح مسؤولين لبنانيين. فتفسير كلمة رئيس الجمّهورية ميشال عون، على أنّه طلبٌ مساعدة من صندوق النقد الدّولي هو تفسيرٌ خاطئ من قبل المراسلين ومن دون مبرّر علمي، لأنّ الأرقام تؤكّد أنّ لبنان ليس على شفير الإفلاس.

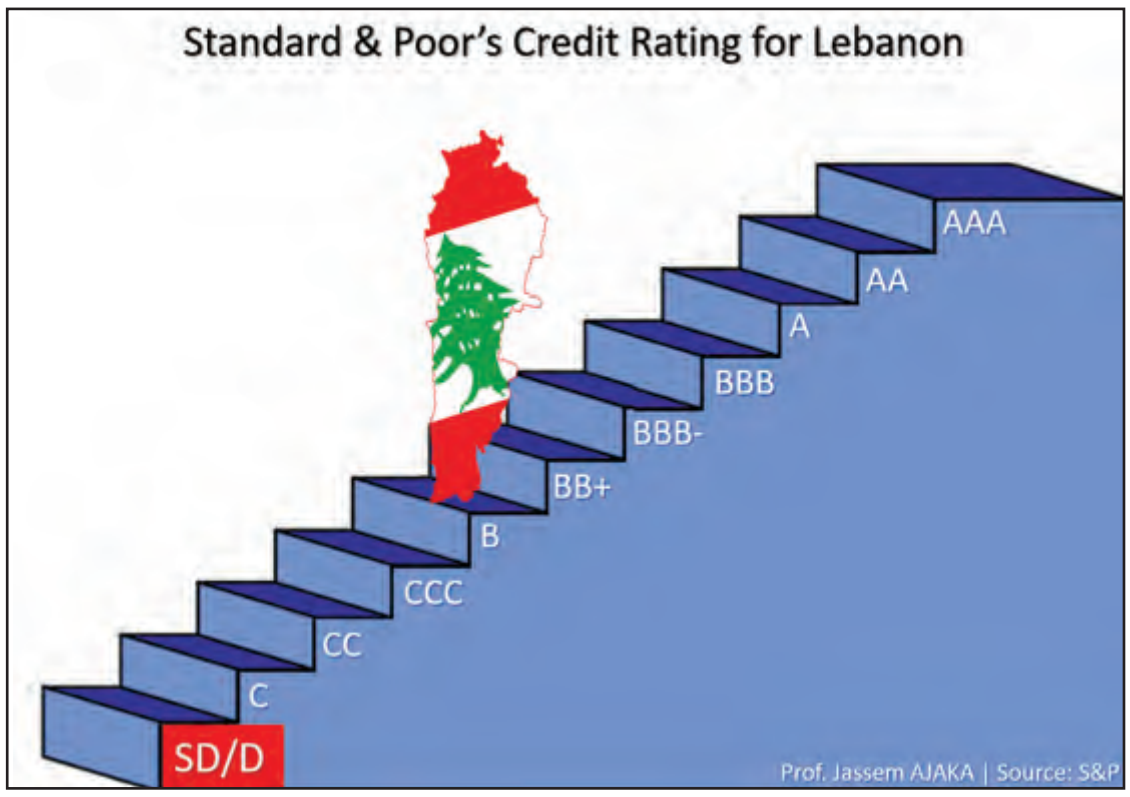

بانتظار تصنيف ستاندرز اند بورز

خطاب رئيس الجمّهورية ميشال عون في عيد الجيش، كان خطابًا موجّهًا للشعب اللبناني ولم يكن موجّهًا للأسواق المالية. هذا ما كان على المراسلين فهمه قبل الولوج في تفسيرات حمّلت لبنان خسائر مالية. فالأسواق المالية في المرحلة الأولى لم تتفاعل مع خطاب الرئيس، إلّا أنه وبعد نشر وكالة انباء عالمية لشِقّ من الخطاب وتفسيره على أنّ لبنان يتّجه إلى طلب المُساعدة من صندوق النقد الدولي، جنّ جنون الأسواق المالية وإرتفعت كلفة عقود التأمين على سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي.

ما قصده رئيس الجمهورية في كلامه هو ببساطة، أنه إذا لم يقم اللبنانيون بتضحيات على الصعيد المالي فإنّ الوضع سيسوء أكثر، وعندها سنضطر إلى طلب المساعدة مع ما يحمله ذلك من إجراءات تقشّفية، كما حصل في اليونان ومصر وغيرهما. هذه الجملة لا تحمل في طيّاتها أيَّ معنى آخر. إلّا أنّ المراسلة التي نقّلت الخبر إستنتجت منه أنّ هناك إحتمالًا أن «يضّطر لبنان للذهاب إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة...».

هذا الإستنتاج الممزوج بمصداقية الوسيلة الإعلامية العالمية، أدّى إلى خض السوق بشكل عنيف إرتفعت معه كلفة عقود التأمين على سندات الخزينة والتي هي عبارة عن أدوات مالية لتعويض خسارة حامل سندات الخزينة اللبنانية في حال الإفلاس.

التدقيق في المعلومات

الإفلاس هو مصطلح قانوني يعني بالمعنى الحرفي «التوقّف عن الدفع»، إلّا أنّ الأسواق المالية تستخدم هذا المُصطلح في ثلاث حالات:

> عجز الموازنة والدين العام هما من مؤشرات الإفلاس في الدول

أولًا - التوقّف عن الدفع لعدم وجود أموال نقدية لدفع المُستحقات، أي أنه من المُمكن أن تمتلك الدولة الأصول الكافية ولكنها في عجز عن تحويلها إلى سيولة.

ثانيًا - التوقفْ عن الدّفع «إراديًا» أي أنّ الأموال موجودة لكن تمتنع الدولة عن الدفع، وهذا يحصل في حال كانت الدولة في حالة مالية سيئة، فتُفضّل الإستفادة من شروط عامّة للإفلاس أفضل من الشروط في الحالة الأولى.

ثالثًا - إعادة هيكلة الدين العام أي المفاوضات مع المُقرضين بهدف إعادة هيكلة الدين العام مع إحتمال خسارة المُقرضين لقسم من أموالهم.

هذه النظرة للأسواق المالية تعكس ترجمة فعلية وواقعية لما يُمكن أن يُسمّى بعملية «الإفلاس». وتتكفّل وكالات تصنيف عالمية (مثل موديز) بالقيام بتقييم الوضع المالي والإقتصادي بهدف إعطاء علامة تُستخدم من قبل الأسواق المالية لتقييم المخاطر المُتعلّقة بشراء سندات خزينة سيادية. وتُصدّر هذه الوكالات تقارير دورية للتقييم، ويكون لها وقع كبير في الأسواق، إلّا أنه بين إصدار وآخر تأخذ الإشاعات طريقها إلى الأسواق (بغض النظر إذا كانت صحيحة أم لا) ومع هذه الإشاعات بالتالي، تتفاعل الأسواق كما لو كانت «شبه صحيحة»! هذه المُشكلة مطروحة في القوانين الدولية، إذ إنّ معلومات مغلوطة تُحاسب عليها الجهات التي أصدرتها، ولعلّ هيئة الأسواق المالية في الولايات المُتحدة الأميركية هي الأكثر فعّالية في ذلك.

لبنان ليس مُفلساً

لم يرد تقرير واحد لأيّ وكالة تصنيف عالمية أو مؤسسة دولية يقول إنّ لبنان على شفير الإفلاس. المصدر الوحيد لمثل هذه الإشاعات هو لبنان وبعض «الخبراء الإقتصاديين الإنتهازيين» الذين يُكرّرون كل يوم أنّ لبنان مُفلس وأنّ الليرة ستنهار.

عجزُ الموازنة والدين العام هما من مؤشرات الإفلاس، إلّا أنهما ليسا الوحيدين اللذين يُستخدمان في التصنيف. على هذا الصعيد يتوجّب ذكر أنه لا توجد أيّ منظّمة عالمية تُحدّد ما إذا كانت دولة مُفلسة أم لا، بل هناك تقييم من قبل وكالات التصنيف وتتفاعل الأسواق مع هذا التقييم. وبالتالي وحدها الأخيرة هي التي تُحدّد إذا كان البلد مُفلسًا أم لا.

المُعايير المالية والإقتصادية والنقدية التي تستخدمها الوكالات مُقسّمة إلى فئات:

أولًا - المعايير الإقتصادية، ونذكر منها الناتج المحلّي الإجمالي، الدّخل الفردي، الإستثمارات، الودائع، التصدير، والبطالة.

ثانيًا - المعايير النقدية، ونذكر منها التضخّم، سعر صرف العملة (الإسمي والحقيقي)، القروض المصرفية، نسبة العملة الأجنبية من هذه القروض ومن الودائع.

ثالثًا - البيانات العامة للحكومة، ونذكر منها عجز الموازنة، الدين العام، الميزان الأولي، المداخيل، الإنفاق العام، والأصول السائلة.

رابعًا - ميزان المدفوعات، ونذكر منها الحساب الجاري، نسبة نموّ الصادرات، الإحتياط من العملات الأجنبية، حاجة التمويل من الخارج، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الميزان التجاري، والمحافظ الإستثمارية.

خامسًا - بيانات الميزانية الخارجية، ونذكر منها الدين الخارجي على الأمد القصير على الحساب الجاري، صافي الدين الخارجي على الحساب الجاري، والإحتياط من العملات الأجنبية.

سادسًا - الدين العام وبيانات الإقتراض، ونذكر منها الدين العام على الأمد البعيد، رصيد الدين التجاري، الدين على الأمد القصير، الدين بالعملات الأجنبية، الدين طويل الأمد بفوائد ثابتة.

في كل الأحوال، يبقى العامّل المالي الأساسي في هذا الأمر هو نسبة الدّين الخارجي وهو اليوم يبلغ 33 مليار دولار أميركي وهو أقلّ من إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية والذهب. وبالتالي يبقى الحديث عن إفلاس الدولة هرطقة في ظلّ المُعطيات الحالية.

من كل ما تقدّم نقول، إنه على الصعيد المالي، ما زال لبنان يملك هامشاً للتحرّك. وحبّذا لو أنّ الحكومة تُعاود إجتماعاتها للإستفادة من الفرصة المُتاحة أمامنا قبل فقدان هذا الهامش.

خطة "العمل": ٦٩ ضبطاً و١٧ إنذاراً

إحصاءات التفتيش					
التاريخ	عدد المؤسسات	إقفال	ضبط	إنذار	مجموع
10.07.2019	234	20	129	24	173
11.07.2019	158	18	156	25	192
12.07.2019	76	7	61	5	73
15.07.2019	88	3	81	24	108
16.07.2019	95	3	55	16	74
22.07.2019	91	2	65	4	71
23.07.2019	91	1	80	18	102
24.07.2019	53	1	50	3	54
25.07.2019	80	3	93	30	126
29.07.2019	73	2	48	15	65
30.07.2019	51	0	43	17	60
31.07.2019	42	1	36	5	42
01.08.2019	38	6	40	10	56
05.08.2019	70	0	69	17	86
المجموع:	1220	63	1006	213	
مجموع المحاضر:	1282				

شمل تفتيش فرق وزارة العمل 12 منطقة امس الاثنين والليل الجمعة 2 آب 2019، وهي: خلدة، الشويفات، خط الاولي، الاشرفية، جونية، ادما، غزير، المصنع، صور، بعلبك، شكا والبترون.

وزار المفتشون 70 مؤسسة ومحلاً. وتمّ تسطير 69 ضبطاً، و17 انذاراً.

محطة

محطة نقّالة جديدة في النبطية

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان عن عزل محطة النبطية 66 ك.ف. بالكامل اليوم الثلاثاء من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الواحدة ظهراً، وذلك من أجل ربط محطة نقالة جديدة بقدرة 10 م.ف.أ. بها بغية وضعها في الخدمة. وبالتالي سوف تنقطع التغذية بالتيار الكهربائي طوال فترة العزل المذكورة أعلاه عن المناطق التي تتغذى من محطة النبطية الرئيسية.

«العمالي»: لانعقاد مجلس الوزراء

اعتبر الاتحاد العمالي العام في لبنان في بيان امس، انه «بينما لا تزال البلاد وبعد أكثر من 20 عاماً تغرق في العتمة ومشكلة الكهرباء تنهك الخزينة بالمزيد من الديون، وبينما شح المياه وفواتيرها تتضاعف والتلوث يضرب الماء والهواء، وفيما يكاد ثلث اللبنانيين عاطل عن العمل وقسم من العاملين غير مسجل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو مسجل بالحد الأدنى للأجور، وتصحيح الأجور وحدّها الأدنى متوقف من دون مبرر منذ العام 2012، وفي الوقت الذي تتراكم الديون الداخلية والخارجية حيث تصل مع ملحقاتها (ديون الضمان والمقاولين...) الى ما يقارب 120 مليار دولار، تبلغ حصة كل مولود جديد منها حوالى 50 ألف دولار، وبينما تهوّل المراكز الاقتصادية المالية الدولية بخفض تصنيف لبنان في اللوائح الدولية ويطالب رئيس الجمهورية من الجميع أن يضحّي في سبيل الاقتصاد، ويهدّد رئيس الحكومة بشكل غير مباشر بإمكانية خفض سعر الليرة، ويُضاف الى ذلك عدم الإجماع لا على حل مشكلة النازحين السوريين ولا معالجة قضية العمالة الفلسطينية».

اضاف البيان: «في كل هذه الأجواء الذاهبة الى مزيد من التأزّم مع تعطّل الحكومة لأكثر من خمسة أسابيع، لا يجد أهل الحكم سوى تعطيل الحكومة مع ما يلحقه ذلك من أضرار فادحة على الاقتصاد الوطني وخصوصاً على العمال وذوي الدخل المحدود، وينشغل أهل الحكم بقضايا من شأنها استعادة الأجواء الطائفية والمذهبية والمصالح الفئوية من تعيينات وحصص ونبش مسائل في غير أوانها مثل إعادة تفسير بعض مواد الدستور التي تحتاج إلى أوضاع مستقرة أمنياً وسياسياً».